تهجير اليهود العراقيين

عام ١٩٦٩

Displacement of Iraqi Jews in 1969 AD

م.د.زهراء عبد العزيز سعيد العبيدي

الجامعة العراقية - كلية التربية للبنات

قسم التاريخ

Dr. Zahraa Abdel Aziz Saeed Al-Obaidi

Zahraa.A.Saeed@gmail.com

الملخص

تعد الطائفة اليهودية من اقدم الطوائف الدينية في العراق وترجع جذورها الى قبل ميلاد السيد المسح (عليه السلام) ، فضلا عن انها تمثل ثقلا مجتمعيا من حيث الكفاءات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اضفت تناغما للواقع العراقي ، وما لبث ان ظهرت بوادر انحلال هذا التناغم منذ اربعينات القرن العشرين الى ان وصلت ذروتها عام ١٩٦٩ ، نتجت عن أسباب منها سياسية محلية ودولية ، وامنية كما تضافرت عدة عوامل فكرية واقتصادية للعمل على تهجير اليهود ودفعهم للابتعاد عن العراق تارة طوعيا وتارة أخرى قسريا.

بعض الدراسات التاريخية تشير الى دور الصهيونية العالمية وبريطانيا تحديدا في تهجير اليهود من العراق خاصة بعد انشاء وطن قومي لهم في فلسطين .

الى جانب الحكومات العراقية المتعاقبة وما لعبته من دور في تأجيج هذه القضية والتعاطي مع اليهود والكشف عن خلايا تجسسية لها ارتباطات خارجية للعمل على اثارة الوضع العام داخل العراق ، وهو ما حاولنا الإحاطة به ضمن بحثنا المعنون تهجير اليهود العراقيين عام ١٩٦٩ ، من خلال الدراسة التاريخية وتوصلنا الى نتائج ان عملية التهجير استمرت منذ أواخر الاربعينيات وحتى سقوط النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري وصولا الى عام ١٩٦٩ التي بلغت ذروتها حينذاك .

الكلمات المفتاحية: تهجير، يهود العراق.

Abstract

The Jewish community is considered one of the oldest religious communities in Iraq. Its roots can be traced back to before the birth of Jesus (peace be upon him). Moreover, it includes many economic, social and cultural competencies which formed a great part of the Iraqi society; thereby adding harmony to it. Signs of dissolution of this harmony appeared in 1940's and it reached its peak in 1969. Many reasons contributed to this including local, foreign and international political reasons; as well as many intellectual and economic factors leading to displacement of Iraqi Jews and pushing them outside Iraq both voluntarily and involuntarily.

Some historical studies indicates that World Zionism and Britain played a major role in the displacement of Iraqi Jews from Iraq, especially after establishing a national homeland for them in Palestine. Not to mention the role of the successive Iraqi government in escalating the matter in their way of dealing with the Jews and detecting spying cells connected to outside of Iraq to stir up the general situation in Iraq. This is what we are trying to look into in our research titled "Displacement of Iraqi Jews in 1969" through historical studies. We concluded that the displacement process continued since late forties and until the fall of the monarchy and the establishment of the republican system and reached its peak in 1969.

Keywords: displacement, the Jews of Iraq.

المقدمة

يعتبر اليهود من اقدم الطوائف الدينية الموجودة في العراق، حيث يرجع تاريخ وجودهم الى اكثر من ستة وعشرون قرناً خلت، استطاعوا ان يتشبثوا بترابه الى وقت متأخر حتى انهم شكلوا في بدايات القرن العشرين ربعه او ثلثه، وتمتعوا بمكانه اجتماعية مرموقة وامسوا يشكلون الدالة الاجتماعية المتبغددة المترفة ويجسدون روح وذوق بغداد الفني والجمالي.

اغلب ابناء الديانة اليهودية كان لهم الدور المهم في العراق من نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والادبية والثقافية والفنية، لكن بخروجهم من وطنهم العراق ادى الى خسرانه بعض الكفاءات المتميزة.

وقد ادت الظروف المحلية والدولية دوراً في عملية التهجير، بدءاً من الاربعينيات وحتى عام ١٩٦٩ ويحاول هذا البحث تسليط الضوء على واحدة من جزيئات سياسة الحكومة العراقية خلال عام ١٩٦٩ تجاه اعدام بعض اليهود العراقيين، تحت ذريعة ((تجسسهم لصالح اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية))، لذلك حاولنا التعرف من خلال هذه القضية التي يتناولها البحث على سياسة الحكومات العراقية من خلال صدور قانون اسقاط الجنسية العراقية عن اليهود العراقيين لعام ١٩٥٠ وتهجيرهم، وكيف مارست الحكومات العراقية خلال العهد الجمهوري السياسة التعسفية تجاه اليهود العراقيين، لاسيما خلال عام ١٩٦٩ وما عانوه من مداهمات واعتقالات وآخرها الاعدامات التي شهدتها ساحة التحرير ببغداد وساحة البروم في البصرة، وما هي الدوافع وراء هذه السياسة والملابسات المحيطة بهذا التوجه، وما تمثله هذه المرحلة المهمة من ثقل في الحياة السياسية في العراق انعكست صداها على الاوضاع العربية

والدولية اللاحقة فيما بعد.

عاشت الطائفة اليهودية في العراق في حرية وتسامح مع المسلمين، فكانت حياتهم مريحة ويتمتعون بحرية واسعة، وحظيت بأهتمامات متعددة، ولكن بعد الدعوة لقيام دولة قومية دينية لليهود وانهاء تواجدهم بعد مضي اكثر من (٢٥٠٠) سنة على وجودهم في العراق، فلم يكن النشاط الصهيوني سبباً لهجرة يهود العراق وانما الاستعمار البريطاني وتعاونه مع الدعاية الصهيونية والادارة الامريكية من اجل هجرة مائة الف يهودي من العراق[١].

في الخامس من شباط عام ١٩٥٠، تشكلت وزارة توفيق السويدي[٢] الثالثة، فبادرت الحكومة الى اصدار قانون اسقاط الجنسية العراقية عن اليهود الراغبين بالهجرة الى اسرائيل في السادس من آذار عام ١٩٥٠[٣]، نص هذا القانون على تخويل مجلس الوزراء بتجريد اي يهودي يرغب بأختياره ورغبته بترك العراق من جنسيته العراقية. وبررت الحكومة العراقية اصدار هذا القانون ان بعض اليهود العراقيين اخذو يتذرعون بكل الوسائل غير المشروعة لترك العراق نهائياً، كما ان البعض الاخر غادر العراق بصورة غير مشروعة وهذا يعني انهم مرغمين على البقاء في البلاد، ومكرهين على الاحتفاظ بالجنسية العراقية وبالتالي يؤدي الى خلق مشاكل اجتماعية واقتصادية لذلك سنت هذه اللائحة لتأمين هذه الغاية. فترك (مائة الف يهودي عراقي) العراق بين عامي (١٩٥٠ - ١٩٥١)، وشهدت هذه السنة النهاية التقريبية لطائفة ذات جذور عميقة في تاريخ العراق وهي الطائفة اليهودية[٤].

وهذا يرجع الى طبيعة النظام الملكي في العراق وسياسته المسؤولة في تصدع العلاقة بين العراقيين وابناء اليهود العراقيين الاخرين، مؤكداً ان الشعب العراقي حافظ على صلاته الطبيعية مع اليهود واحترام شعائرهم ومؤسساتهم الطائفية.

ولما شرعت وزارة توفيق السويدي الثالثة قانون اسقاط الجنسية العراقية عن اليهود الراغبين بالهجرة الى اسرائيل، لم تتخذ اي خطوة قانونية لتجميد اموال الراغبين في ترك العراق، الامر الذي ادى بهم الى تهريب معظم اموالهم والتصرف بما تبقى تصرفاً منافياً للمصلحة العامة، لذا اسرعت الوزراة السعيدية الحادية عشر[٥]، قبل انتهاء مدة نفاذ هذا القانون وهي سنة واحدة الى تجميد اموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية[٦]، فأصدرت في العاشر من آذار عام ١٩٥١، قانوناً يقضي بتجميد اموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية، عللت حكومة نوري السعيد في بيان اصدرته في السابع والعشرين من آذار موضحة ان الغرض من تشريع هذا القانون هو تأمين تجميد الاموال للذين اسقطت عنهم الجنسية العراقية[٧].

يعد قانون تجميد اموال اليهود الفرهود الثاني الذي استبيحت به بيوت واموال اليهود وممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة بعد اقتلاعهم من جذورهم وتهجيرهم من وطنهم[٨].

ان صدور هذا القانون جاء نتيجة ضغوط مارسها البريطانيون والامريكيون والحكومة الاسرائيلية على الحكومة العراقية، إذ اقترح البريطانيون حلاً مبكراً للقضية الفلسطينية في تلك الفترة وتضمن النتائج النهائية لهذا القانون على غير ما تمنته الطائفة اليهودية او توقعته الحكومة العراقية نفسها، الى اجلاء الطائفة اليهودية بأكملها تقريباً الى اسرائيل بين صيف سنة (١٩٥٠ – ١٩٥١)[٩].

كانت ظاهرة التهجير القسري الفردي والجماعي ظاهرة منتشرة في زمن الحكومات التوليتارية[١٠] والرجعية في العراق كعقوبة حكومية شائعة، تركت ندوباً وتشوهات في كيان المجتمع العراقي، وثقافته وتكوين شخصيته وكان هذا التهجير لاسباب ودوافع سياسية في الغالب، استمر النفي والتهجير بعد سقوط النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري وبداية عهد الانقلابات العسكرية التي تعاقبت على العراق زهاء خمسة

جمهوريات آخرها عهد البعث، وهكذا وجد الشعب العراقي نفسه امام موجات من الهجرة القسرية الجماعية المتعاقبة، واصبحت موجات الهجرة متبادلة بسبب الانقلابات والتغيير في الانظمة السياسية المتعاقبة[١١].

من محن اليهود العراقيين المتخلفين عن الهجرة الجماعية لعام ١٩٥١ وخاصةً الطلبة ممن يرغبون ان يكملوا الدراسة الثانوية، لم يقبلوا في الكليات العلمية ومنها الطبية او الكليات العسكرية حيث كان مجال قبولهم محصور في الكليات الانسانية، اما من عمل في مجال السياسة وخاصةً الاحزاب اليسارية فكانوا يزجون في السجون ويعاملون معاملة فردية عن باقي السجناء، فلم يبق بعد الهجرة الجماعية خارج السجن اي عضو يهودي وبعد ان ينهي السجين اليهودي محكوميته يرحل الى اسرائيل قسراً[١٢]، واستمر ذلك حتى بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[١٣].

في فجر ١٤ تموز ١٩٥٨، انطلقت الثورة فطوحت بعرش فيصل الثاني والنظام الملكي، الذي اقامه الانكليز في العراق في الثالث والعشرين من آب عام ١٩٢١، واعلنت الجمهورية، ومجلس السيادة[١٤]، برئاسة الفريق محمد نجيب الربيعي[١٥]، وتولى عبد الكريم قاسم[١٦]، رئاسة الوزراء، فحكم العراق الى ٨ شباط ١٩٦٣.

عند وصول عبد الكريم قاسم للسلطة رفع القيود عن اليهود المتبقين في العراق وقد بدأت وضعيتهم تتحسن واخذت الامور تعود الى طبيعتها، والغى قانون اسقاط الجنسية عن اليهود العراقيين[١٧]، استغل اليهود العراقيين الباقيين الدعوات الصادرة بشأن الحرية والمساواة التي نادت بها ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، واحترام الاقليات العرقية والدينية للتخلص مما فرضه قانون مراقبة وادارة اموال اليهود العراقيين المسقطة عنهم الجنسية العراقية، وقد استجابت وزارة العدل للطلبات المقدمة اليها، فأعدت قانوناً لتعديل قانون سنة ١٩٥١، والذي جاء فيه « تعرض اليهود العراقيين الموجودون في

العراق الى صعوبات من جراء تطبيق الفقرة (ب) من المادة الخامسة من قانون ذيل قانون مراقبة وادارة اموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية رقم (١٢) لسنة ١٩٥١ بحقهم، فضلاً عن ان الابقاء على هذه المادة يخالف اهداف ثورة ١٤ تموز والدستور المؤقت الذي يقضي بالتساوي بين العراقيين في الحقوق والواجبات، كما ان مبدأ اسقاط الجنسية العراقية يخالف روح الدستور، بأعتبار ان الجنسية حق طبيعي لكل مواطن لايمكن سلبها منه لمجرد انه تأخر عن العودة الى العراق، ضمن المدة المحددة له في الجواز المذكور، مما يعرقل سفر الاشخاص، إذ كثيراً ما يمتنع ممثلوا الدول التي يسافر اليها الاشخاص عن منحه تأشيرة الدخول او حق الاقامة « ، لهذا ولما كانت الاسباب التي اوجبت التشريع المذكور، قد زالت واحضرت هذه اللائحة التي اصدرها مجلس السيادة في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٠، وبعد الاطلاع وافق عليها مجلس الوزراء[١٨]، وبذلك تمتع اليهود العراقيين في عهد عبد الكريم قاسم بكل حقوقهم المدنية والدينية والطائفية.

الا ان عبد الكريم قاسم اراد في عام ١٩٦١ تشييد برج في بغداد، فأقترح عليه المهندسين السوفيت، ان افضل مكان هو ارض المقبرة الاسرائيلية التي ضمت رفاة ابناء الطائفة الموسوية منذ مئات السنين، واصبحت وسط الاحياء السكنية، فاستدعى رئيس الطائفة الموسوية ساسون خضوري بوجوب اخلاء المقبرة الى المقبرة الجديدة التي منحت للطائفة منذ عام ١٩٤٥، على الرغم من احتجاجات اليهود العراقيين، لكن لم يشيد البرج وبقيت ارض المقبرة خلاء، ولكن حكومة عبد السلام عارف[١٩]، قامت بمصادرة ماتبقى من ارض المقبرة اليهودية[٢٠].

في عهد عبد الكريم قاسم كانت هناك زعزعة لثقة يهود العراق بالرغم من تأكيده من ان المواطنين العراقيين سواسية امام القانون في العهد الجديد، وبسبب التلاعب

بالاسعار واحتكار السلع، فقد تم تقديم اول تاجر عراقي يهودي للمحاكمة في الاسبوع الثالث من قيام الثورة لمحاكمته بتهمة احتكار وبيع شفرات الحلاقة بأسعار مرتفعة، وقد احيل المتهم موشي هارون شوحيط الى المجلس العرفي العسكري الاول وجرت محاكمته في شهر آب ١٩٥٨، وقد حكم عليه بالحبس لمدة ثلاثة اشهر وغرامة قدرها مائة دينار، وفي نفس الوقت ضبطت احدى اليهوديات وهي الانسة البرتين ابنة عزرا مناحين دانيال، وهي تغادر العراق بطريق الجو ومعيتها كميات من الذهب ومبالغ من الدنانير العراقية وقد اخلي سبيلها لعدم ثبوت التهمة عليها[٢١]، واستمر عدد من اصحاب المهن اليهود بمزاولة اعمالهم المختلفة دون اي سلبيات كانت تحول دون مواصلتهم العمل بصورة منتظمة في بغداد وكان في مقدمة اولئك الاطباء الذين زاولوا مهنتهم في العهد الجمهوري حتى بعد مرور بضع سنوات على قيام الثورة[٢٢].

عندما تسلم عبد السلام عارف حكم العراق، بعد حركة انقلابية في ٨ شباط ١٩٦٣ مع مجموعة من العسكريين واصبح رئيساً للجمهورية، بدأت معاناة جديدة اخرى للمجتمع اليهودي، إذ بادر الى اعادة العمل بقانون اسقاط الجنسية عن اليهود العراقيين، الذي الغاه عبد الكريم قاسم وقلص حقوقهم المدنية، وعرقل سفرهم الى خارج العراق، ثم دعى اليهود في الخارج الى العودة خلال ستة اشهر والا سلبت منهم الجنسية العراقية، وجمدت اموالهم واملاكهم فلم يعد منهم سوى نفر قليل والبعض الآخر تخلى عن جنسيته واملاكه، ازاء ذلك طالب اليهود العراقيين عن طريق الحاخام رئيس الطائفة الموسوية ساسون خضوري، الذي قابل رئيس الجمهورية عبد السلام عارف، لمعالجة اوضاعهم والحقوق المدنية والدينية الا ان المقابلة لم تسفر عن اية نتيجة[٢٣]، وهناك دلائل على ما تميز به حكم عبد السلام عارف جراء سياسته التي اتبعها ضد اليهود العراقيين، إذ ترك صالح نعيم المشهور بـ(صالح طويق) [٢٤]، الذي

كان يعمل بمجال الصحافة عمله بعد خدمة دامت ثلاثين عاماً غادر العراق عام ١٩٦٣، بسبب الاضطهاد والملاحقة، سليم البصون الذي داهمت بيته رجال الامن وترك عمله وغادر العراق عام ١٩٦٣ خوفاً على عائلته، الى جانب داود كبايه، الذي طوق بيته رجال الامن عام ١٩٦١ بذريعة انه جاسوس لاسرائيل، وتم مصادرة امواله الموجودة في داره، وتم توقيفه عدة ايام، أُخرج بعدها بكفالة، وبعد انقلاب عام ١٩٦٨، بدأت المضايقات لداود كبايه، حيث اوقف عن الخدمة في وزارة الصحة واعتقل عام ١٩٦٩ هرب من العراق سيراً على الاقدام من قصر النهاية وسافر الى ايران ثم الى لندن ومارس مهنته[٢٥].

انعكست الاوضاع الاقتصادية على اليهود العراقيين، عندما اعلن رئيس الوزراء طاهر يحيى[٢٦]، في الرابع عشر من تموز عام ١٩٦٤، تأميم المعامل وعدد من الشركات الصناعية والبنوك، مما أثر على الكثير من العراقيين وبشكل خاص اليهود الذين كان لهم تعامل بشكل او بآخر مع هذه الشركات.

حيث فرضت بحق اليهود اجراءات مقيدة[٢٧]، مما دفعهم للهروب خارج العراق الى ان وصل عددهم عام ١٩٦٥ ب(٣١٧٨) يهودي[٢٨].

اخذت اوضاع اليهود تزداد سوءاً وخاصة خلال حرب عام ١٩٦٧[٢٩]، إذ اعد رئيس الوزراء طاهر يحيى خلال وزارته الرابعة ١٠/ تموز/ ١٩٦٧ معسكراً في ديالى ليكون معتقلاً لليهود العراقيين وسُجن العشرات من وجهاء الطائفة وتجارها بدعوى خطرهم على امن الدولة، وفي الوقت نفسه طرد الاعضاء اليهود من الاندية الاجتماعية، ومنعت عنهم هواتفهم المنزلية ومنعوا من السفر خارج العراق والتنقل داخله[٣٠].

وفي الحكم العارفي الثاني عبر رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف[٣١]، قائلاً « ان العراق بلد اسلامي، ويجب استشارة المفتي نجم الدين الواعظ ونحن مسلمون وهم

اهل ذمتنا، ولم يعلنوا لنا العداء، فكيف نسيء لهم، ثم اننا دولة ديمقراطية وهم اخواننا لهم ما لنا وعليهم ما علينا»[٣٢]، رافضاً فكرة المعسكر الذي شيده طاهر يحيى.

اثناء حرب ١٩٦٧ خرج العراقيين متظاهرين ومستاءين من اسرائيل فهاجموا مدرسة طلابها من اليهود العراقيين، فأضطرت ادارة المدرسة الى تهريب طلابها من الباب الخلفي، الى جانب ذلك منع الطلبة اليهود من الالتحاق بالجامعات العراقية، ومنع اليهود من العمل في وظائفهم الحكومية، وصدرت الاوامر الادارية بفصل اليهود عن دوائرهم الحكومية وجمدت املاكهم، وحتى تم منعهم من السفر خارج العراق، الى جانب الاعتقالات والمداهمات، وبذلك تأزمت حالة اليهود فلم يكن احد يستطيع ان يتأكد فيما اذا خرج احد من افراد البيت من اليهود ان يعود سالماً ام ستختفي آثاره[٣٣].

خلال هذه المدة وجد اليهود العراقيين منفذاً للهرب من العراق بطرق غير شرعية عبر شمال العراق، الى ايران إذ سهل الملا مصطفى البارازاني[٣٤]، هروبهم الى ايران ومنها الى «اسرائيل» واستطاع اكثر من الف يهودي الهروب عبر هذا المنفذ، الى جانب دعم الحكومة الايرانية في عهد الاسرة البهلوية (١٩٢٥ - ١٩٧٩) لاسرائيل واقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل على حساب تراجع علاقتها مع الدول العربية[٣٥]، ولم تستطع الحكومة العراقية ايقاف هذه الهجرة على الرغم من المحاولات التي بذلت في هذا الجانب بسبب تفشي الفساد والانحلال داخل بعض المؤسسات التي يقع على عاتقها تنفيذ هذه الاجراءات[٣٦].

أدت سياسة الحكم العارفي في العراق خلال المدة ١٩٦٣ - ١٩٦٨ الى تهجير عدد كبير من اليهود العراقيين، جراء السياسة التعسفية، ونتيجة للظروف الصعبة بعد نكسة حزيران ١٩٦٧، وخسارة العرب في الحرب التي انعكست سياسياً على العراق وتعامله مع اليهود العراقيين، خاصة بعد ان تسلم احمد حسن البكر[٣٧]، السلطة في ١٨ تموز

١٩٦٨، الى جانب التمرد في شمال العراق، وسيطرة الشركات الاحتكارية على موارده الاساسية، وتعاظم الاطماع الاجنبية فيه. الامر الذي ادى الى استمرار تلك الشركات، وانتشار الشبكات التجسسية لمصلحة اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية وايران، مما ادى بالعراق الى ان يصبح ساحة مكشوفة امام القوى الاستعمارية والصهيونية فكان امام السلطة الجديدة وضع حل للمشاكل السياسية من اجل تحقيق الاستقلال السياسي وحماية الامن الوطني[٣٨].

اعلنت الحكومة الجديدة في منهاجها العمل على تحقيق الاستقلال السياسي وانهاء شبكات التجسس الاجنبية، من اجل تجاوز نكسة حزيران وضرورة المحافظة على الامن الداخلي في تصفية هذه الشبكات منطلقة « من مبدأ ان الجاسوسية لن تعيش على ارض العراق ولن تجد لها مكان فيه» [٣٩].

اتبعت الحكومة العراقية الجديدة، بعد انقلاب ١٧ – ٣٠ تموز ١٩٦٨ سياسة كشف وفضح شبكات التجسس لكسب ود الجماهير، ولا سيما مع تنامي المد القومي وروح الحقد في نفوس الجماهير تجاه اسرائيل خاصة بعد نكسة حزيران ١٩٦٧[٤٠]، وهي بهذا تظهر بأنها المدافعة عن قضية العرب (فلسطين)، ولكنها ارادت بالاساس التخلص من الخصوم، ومحاولة لتكميم الرأي العام فراح ضحيتها اعداد من ابناء الطائفة اليهودية العراقية[٤١].

يعود نشاط شبكات التجسس في العراق التابعة لاسرائيل الى الخمسينيات من القرن العشرين إذ عانت الحكومة العراقية في العهد الملكي من مشاكل مواجهة شبكات التجسس التي كانت تعمل تحت رعاية المنظمات الصهيونية وقامت باعمال ارهابية لبث الرعب والخوف بين اليهود العراقيين، انتمى اليها بعض من ابناء الطائفة اليهودية حيث استطاعت ان تخرج كوادر قادرة على تمثيل اهدافها وسياساتها، مستغلة تغلغلهم داخل

نسيج المجتمع العراقي، ولهذا اتخذت الحكومة العراقية عام ١٩٥١، بعض الاجراءات القانونية بحقهم بالقاء القبض عليهم واكتشاف شبكة تجسس في بغداد يديرانها رجلان الاول بريطاني الجنسية والثاني ضابط مخابرات اسرائيلي القي القبض عليهما في سلسلة التفجيرات التي استهدفت عدداً من المصالح والمباني والمعابد اليهودية، واكتشاف متفجرات وملفات وآلات كاتبة ومكائن لطباعة المناشير وتم مصادرة كل هذه المواد الى جانب القاء القبض على عدد من اليهود العراقيين لقيامهم بأعمال ارهابية على معبد مسعودة شمطوف اليهودي في بغداد، وتبين بأنهم ارسلوا لتنفيذ عمليات ارهابية بأمر من رئيس الوزراء الاسرائيلي دافيد بن غوريون وحكمت المحكمة باعدامهم[٤٢].

استمر نشاط شبكات التجسس خلال عام ١٩٦٧، إذ كلف الموساد الاسرائيلي الطيار المدني ناجي العاني، تصوير المنشآت التي تدخل ضمن الممر الجوي العراقي الذي يستخدمه، وقام الطيار بعدة سفرات الى اسرائيل حيث درب على مختلف اجهزة الاتصال والتحقق من اجهزة التنصت على الهاتف والراديو، وزود بأسماء اشخاص في العراق للالتحاق اليهم عند الضرورة وهم يتكفلون بحمايته واخراجه من البلاد، وكان بينهم ضابط مسيحي متقاعد في زمن عبد الكريم قاسم، كلف هو الآخر للعمل على تجنيد تجار وشخصيات في العراق للعمل لصالح الموساد[٤٣]، واتفقا فيما بعد عبد الرزاق النايف وعبد الرحمن الداوود وقادة حزب البعث العربي الاشتراكي اثناء الاعداد للانقلاب على حكم عبد الرحمن عارف، بفضح تلك الشبكات[٤٤].

القت السلطات العراقية في الثالث عشر من تشرين الثاني عام ١٩٦٨ القبض على المحامي « عبد الهادي البجاري » [٤٥]، بتهمة التورط بأعمال تجسسية لصالح اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية واعلنت السلطات عنه في الرابع عشر من كانون الاول من السنة ذاتها عن وجود مؤامرة تجسسية تحاك ضد العراق لافشال تجربة الحكم الجديد،

وقد ساهمت بعض الاحداث التي شهدها العراق في تلك الفترة في زيادة اللهجة الحادة للسلطات العراقية تجاه من اسمتهم اعداء الشعب وهي حادثة تفجير احد القطارات في كركوك الذي وقع في الرابع من كانون الاول عام ١٩٦٨ واسفر عن سقوط بعض الضحايا، وتوعد رئيس الجمهورية احمد حسن البكر بأن « لا مكان للجواسيس على ارضنا[٤٦]، بعد اليوم « وقرر مجلس قيادة الثورة تشكيل ماعرف بمحكمة الثورة مشيراً الى انها ستقوم في محاكمة الجواسيس والعملاء واعداء الشعب[٤٧].

من جانب آخر تعرضت القوات العراقية المتواجدة في الاردن في ٥ كانون الاول ١٩٦٨ الى ضربة من القوات الاسرائيلية[٤٨]، والتي نتج عنها قتلى وجرحى، وتحولت جثامين تشييعهم الى مظاهرات، وأقسم الرئيس العراقي احمد حسن البكر الانتقام لدماء الشهداء، وقال انه سيقضي على كل جاسوس في العراق[٤٩].

استمرت التلميحات الاعلامية شهراً كاملاً لحين حلول الرابع عشر من كانون الاول ١٩٦٨، إذ عرض تلفزيون بغداد في ذلك اليوم برنامجاً خاصاً تضمن اعترافات مصورة لمواطنيين عراقيين اثنين هما كل من المحامي عبد الهادي البجاري وصادق جعفر الحاوي الذي عرفته السلطات بأنه نجل لاحد تجار مدينة البصرة[٥٠]، كشف الحاوي في اعترافاته عن وجود شبكة تجسسية في العراق تعمل لصالح اسرائيل، هدفها الرئيسي جمع المعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة العراقية كتشكيلاتها وانواع اسلحتها وان مركز عمل تلك الشبكة كان في مدينة البصرة، ولدى اعضائها اتصالات عن طريق الرسائل والاشارات اللاسلكية بأعضاء آخرين مقرهم في مدينة عبادان الايرانية، وذكر الحاوي ان المشرف على عمل الشبكة « عزرا ناجي زلخة» [٥١] اليهودي الديانة الذي كان يملك مخزناً تجارياً في مدينة البصرة، اما عبد الهادي البجاري فقد تحدث عن وجود هدف سياسي لتلك العملية يضاف الى هدفها التجسسي تتمثل في تغير نظام البعث

الحاكم عن طريق تحريك التمرد الكردي في شمال العراق وايصال الوضع العام الى حالة الازمة، واشار ايضاً الى وجود لجنة تنسيق وتشاور سياسي لذلك الغرض مقرها في لبنان تضم شخصيات عراقية ولبنانية معروفة[٥٢].

بعد ان استكملت السلطات تحقيقاتها، احيلت القضية بنهاية شهر كانون الاول ١٩٦٨ الى محكمة الثورة برئاسة العقيد علي هادي وتوت[٥٣]، فأصدرت محمكة الثورة قرارها في صبيحة السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٩، بتجريم اربعة عشر متهماً تسعة منهم يهود وسط احتجاج دولي، وحكم عليهم بالاعدام شنقاً حتى الموت بتهمة التجسس لصالح اسرائيل[٥٤]، نصبت المشانق حول ساحة التحرير ببغداد علقت جثثهم بعد اعدامهم، والقت القبض على عدد من اليهود منهم (مير بصري)[٥٥]، بوصفه رئيساً للجنة الادارية لليهود العراقيين، ثم اطلق سراحه بعد (٥٤) يوماً بكفالة مالية[٥٦]، عانى اليهود العراقيين الكثير من سياسة التعسف وخاصة خلال عام ١٩٦٩ واصابهم الخوف والهلع والفزع لان الاعتقالات كانت مستمرة حتى ان ابن رئيس الطائفة الموسوية ساسون خضوري أُعتقل ولم تفلح جهود والده في اطلاق سراحه[٥٧].

وتلت الاعدامات الاولى اعدام وجبة جديدة من سبعة آخرين في العشرين من شباط، وبعدها في الثلاثين من نيسان والخامس عشر من آيار تم اعدام وجبة رابعة تتكون من (١٤) متهماً يهودياً وعلقت على رقابهم كلمة « جاسوس » الى جانب تنفيذ بعض عمليات الاعدام في البصرة[٥٨]، واصدار احكام مختلفة بين الاشغال الشاقة والمؤبدة والحبس ستة اشهر او ثلاث سنوات من خلال المحكمة التي عقدت جلساتها صباحاً ومساءً.

واصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بأدانة كل من ينتمي الى شبكات التجسس وعقوبة الاعدام لكل مواطن يثبت انتماءه او تعاونه لاحدى اجهزة المخابرات الاجنبية ومصادرة

امواله المنقولة وغير المنقولة[٥٩]، وخلال حديث صحفي للرئيس العراقي احمد حسن البكر حول شبكات التجسس موضحاً « لقد خضنا معركة ضد شبكات التجسس وانتصرنا، برغم معرفتنا ابعاد هذه المعركة على الصعيدين المحلي والعالمي، وقد قضينا في الداخل على المتواطئين وحلفاء الجواسيس »، واكد وزير الثقافة والاعلام العراقي آنذاك عبد الله السامرائي ما ذهب اليه الرئيس البكر بقوله « انه تم اعدام الجواسيس لثبوت تجسسهم وليس بسبب دينهم أو مذهبهم »[٦٠].

وعلى أثر ذلك بدأت اعداد كبيرة من اليهود العراقيين بالخروج من العراق بأي طريقة ممكنة، خاصة بعد أن اعلنت الحكومة العراقية السماح لليهود بالحصول على جوازات السفر خارج العراق بدون عودة[٦١].

أعطى الكاتب اليهودي العراقي نسيم رجوان انطباعاً بأن عملية الاعدامات استندت الى أدلة واهية، فذكر بصدد ذلك» تحققت شكوكي بعد ذلك بأيام قليلة حينما قرأت يوم ٧ شباط بأن رئيس محكمة الثورة والذي صادق على القرارات والاحكام أخبر المراسلين الاجانب بأن جميع الادلة المادية كالوثائق والمراسلات اللاسلكية وغيرها من معدات التجسس قد تم تدميرها فجأة من دون أي توضيح للاسباب»[٦٢].

واجه نظام الحكم ضغوطاً من الرأي العام العالمي والعربي، فبين رئيس المحكمة علي هادي وتوت بأن المحكمة لم تنظر الى ديانة المتهمين لكونها قد برأت سبعة من مجموع(٣٥)[٦٣].

إذ شنت الصحف السويسرية حملة مسعورة ضد الجمهورية العراقية اعتباراً من يوم ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٩ فور إذاعة نبأ تنفيذ حكم الاعدام بحق اليهود العراقيين[٦٤]، ومظاهرات اليهود أمام السفارة العراقية في ايطاليا ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٩، ورددت هتافات معادية للشعب العراقي بصورة خاصة وللعرب بصورة عامة.

نفى الرئيس العراقي احمد حسن البكر صدور أي قانون ينص على حجر اليهود في العراق ومسموح لهم بمغادرة العراق اسوة بسائر العراقيين[٦٥]، اثرت هذه السياسة بسفر اليهود العراقيين الى شمال العراق بحجة الاستجمام وقضاء بعض اشهر الصيف الذي لم يكن الا تمهيداً لهروب العديد منهم الى خارج العراق الى ايران بصورة غير مشروعة عن طريق المصائف الشمالية، تاركين اموالهم واثاث منازلهم، اثرت عمليات هروب بعض اليهود الى خارج العراق بشكل سلبي على اولئك الذين لايزالون منهم داخل العراق، فظهر ذلك واضحاً من خلال سياسة السلطات العراقية بحملة الاعتقالات التي طالت ذوي مهن معينة منهم (الاطباء والصيادلة) وتلقوا معاملة سيئة اثناء احتجازهم[٦٦].

وبذلك تهجرت الطائفة اليهودية العراقية قسراً في ظل سياسة الحكومة العراقية لاسيما خلال عام ١٩٦٩ الذي يعد عاماً اسوداً لليهود العراقيين، واخذت اعدادهم بالنقصان حسب الاحصاء السكاني لعام ١٩٧٧ إذ بلغ ماتبقى منهم (٣٨١) يهودياً[٦٧]، الذين فقدوا الامان بالبقاء خوفاً من عقوبة الاعدام التي قد تطالهم بأوهى الادلة، رغم ان زمن احمد حسن البكر الذي حكم ١٩٦٨ - ١٩٧٩، زمن الامن والمنجزات والتقدم والثقافة والتحضر ولكنه في الوقت نفسه زمن اكتنفته عذابات قصر النهاية وضحاياه واصوات المعذبين التي لاتسمع الى جانب حملات القتل والتصفيات والاغتيالات والاعدامات التي طالت الطائفة اليهودية ذات الاهمية الكبيرة لما يمثله وجودها في العراق من تأثير كبير في الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

الخاتمة

نستشف مما تقدم انه تحت ضغط القوى الاستعمارية والحركة الصهيونية المتمثلة بمنظماتها داخل وخارج العراق والحكومة العراقية وبريطانيا، كان لهم دور في عملية تهجير يهود العراق خلال عامي ١٩٥٠ – ١٩٥١ ، التي خسر فيها العراق خيرة ابناءه من اصحاب الشهادات والمهن المهمة واصحاب رؤوس الاموال والمفكرين بكافة الاختصاصات، ان قانون اسقاط الجنسية ما هو الا تحدي للحكومة العراقية، واعتقدت في الغالب ان هذا القانون سيريحها من ضغوط خارجية متعددة ابرزها حملات الدعاية الصهيونية، بيما رأت اسرائيل فيه فرصة فتحت لها الباب لتفرض مباشرةً هجرة يهود العراق امراً واقعاً من دون التزامات من جانبها تجاه العراق وتجاه اليهود العراقيين انفسهم.

بدأ التهجير القسري لابناء الطائفة اليهودية بعد محاربتهم بأرزاقهم ووظائفهم وتجارتهم آبان الحكم الملكي خلال عهد وزارة ارشد العمري ووزارة توفيق السويدي، وكانت النتيجة بأسقاط الجنسية عن من يرغب منهم ومصادرة اموالهم المنقولة وغير المنقولة.

استمر النفي والتهجير بعد سقوط النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري وبداية عهد للانقلابات العسكرية التي تعاقبت على العراق زهاء خمس جمهوريات آخرها عهد البعث، وهكذا وجد اليهود العراقيين انفسهم امام موجات من الهجرة القسرية الجماعية المتعاقبة بسبب الانقلابات والتغيير في الانظمة السياسية.

لم تحافظ الحكومة العراقية خلال عهد البعث على اقليتها اليهودية ولم توفر لهم سبل العيش الكريم والحماية دون ما اي تفريق لكنها فرطت بالمكون اليهودي، وهذا يشير الى افتقار هذه الحكومة الى جوانب من الحكمة والادراك السياسيين، ان ما جرى خلال

كانون الثاني عام ١٩٦٩ لبعض اليهود العراقيين ادى بهم الى الهروب والهجرة والتهجير القسري خارج العراق ليجدوا الامن والآمان الذي افتقروه داخل وطنهم.

الهوامش

١ – نبيل الربيعي، تاريخ يهود العراق ٨٥٩ ق.م – ١٩٧٣، ج١، ط١، دار الفرات، بيروت، ٢٠١٧، ص٢٢٩.

٢ – توفيق السويدي: ولد في بغداد عام ١٨٩٢، عين مشاوراً للحكومة العراقية في وزارة العدلية ١٩٢٥، اسندت اليه رئاسة الوزراء عام ١٩٢٩ الى جانب وزارتي الخارجية والاوقاف، الف وزارته الثانية عام ١٩٤٦، وتولى مع الرئاسة وزارة الخارجية، اصبح رئيساً للوزراء للمرة الثالثة ووزيراً للخارجية عام ١٩٥٠، عين وزيراً للخارجية في ١٩ نيسان ١٩٥٨، توفي في بيروت عام ١٩٦٨. للمزيد من التفاصيل أُنظر: علاء جاسم محمد الحربي، رجال العهد الملكي، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٤، ص ٦٧– ٧٣.

٣ – علي عبد القادر العبيدي، موقف ايران من هجرة يهود العراق الى فلسطين ١٩٤٩– ١٩٥٢، ط١، مكتبة ايكال للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٤١٩٩٩–، ص٤١– ٤٢.

٤ – صادق حسن السوداني، النشاط الصهيوني في العراق١٩١٤– ١٩٥٣، ط١، مطبعة جعفر العصامي ، بغداد، ٢٠١٥، ص٢١٢ – ٢١٣.

٥ – نوري السعيد: ولد في بغداد عام ١٨٨٨ والتحق بالكلية العسكرية عام ١٩٠٣ تخرج فيها عام ١٩٠٦ ثم دخل كلية الاركان في اسطنبول عام ١٩١٠ استؤزر للرئاسة للمرة الاولى في آذار١٩٣٠، للمزيد من التفاصيل أُنظر: احمد فوزي، ١٢ رئيس وزراء

في العهد الملكي حكايات سياسية وصحفية، ط١، دار الجاحظ، بغداد، ١٩٨٤، ص٣١ – ١٠١.

٦ – صادق حسن السوداني، المصدر نفسه، ص٢٣٩.

٧ – فاتن محي محسن، مير بصري سيرة وتراث، ط١، دار ميزوبوتامبا، بغداد، ٢٠١٠، ص١٣٩.

٨ – نبيل الربيعي، المصدر نفسه، ص٢٤٨.

٩ – عباس شبلاق، هجرة او تهجير ظروف وملابسات هجرة اليهود، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٥، ص١٠٣ – ١٠٤.

١٠ – الحكومة التوتاليتارية: يقصد بها الحكومة المركزية التي تسيطر على كل جوانب الحياة ولا تتسامح مع الاطراف المختلفة معها بالرأي، كري محمد، (٢٠١٧)، « قوة الناس العاديين في مواجهة التوتاليتارية»، www.aljazeera.net

١١ – نبيل الربيعي، المصدر نفسه، ص٢١٣ – ٢١٤.

١٢ – سعد سلوم، الاقليات في العراق، الذاكرة، الهوية، التحديات، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، بيروت، ٢٠١٣، ص٧١.

١٣ – اسماء اليهود المسجونيين، (حسقيل قوجمان، يعقوب مصري، مئير كوهين، يوسف زلوف، شلومول كرادي)، نبيل الربيعي، المصدر نفسه، ص٣٢٧.

١٤ – يتكون مجلس السيادة من ثلاثة اعضاء هم الفريق الركن محمد نجيب الربيعي رئيساً للمجلس، والعقيد الركن خالد النقشبندي عضواً، والاستاذ محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال عضواً، للمزيد من التفاصيل أُنظر: محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٣، ص٤٩٩– ٥٠٠)؛ نوري عبد الحميد العاني، وعلاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية

في العهد الجمهوري، ج١، ط٢، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥، ص٥٢.

١٥ – محمد نجيب الربيعي: ولد في بغداد عام ١٩٠٤، ودخل كلية الاركان العراقية عام ١٩٣٩، وتخرج فيها برتبة نقيب، كان آمر اللواء الاول في حرب فلسطين ١٩٤٨، عين سفيراً في جدة عام ١٩٥٧، عين رئيساً لمجلس السيادة الجمهورية العراقية ١٩٥٨، وظل رئيساً لمجلس السيادة الى ٨ شباط ١٩٦٣، توفي في بغداد عام ١٩٦٥. للمزيد من التفاصيل أُنظر: عبد المناف النداوي، نجيب الربيعي ودروه السياسي والعسكري في العراق، الدراسات التاريخية، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، العدد(٥)، ١٩٩٦، ص١ – ٣١.

١٦ – عبد الكريم قاسم: ولد في محلة المهدية عام ١٩١٤، اشترك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، فكان آمر الفوج الثاني للواء الاول المرابط في الاردن، اصبح آمراً للقوات العراقية في الاردن بعد حرب سيناء عام ١٩٥٦، قام وعدد من الضباط بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، فأصبح رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع وكالة، والقائد العام للقوات المسلحة وحاز على رتبة لواء عام ١٩٥٩، انتهى حكمه يوم ٨ شباط ١٩٦٣، إذ أُعدم في يوم ٩ شباط ١٩٦٣.للمزيد من التفاصيل أُنظر: علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الجمهوري، ط١، دار الحوراء للطباعة، بغداد، ٢٠٠٥، ص١٣– ٢١ ؛ شامل عبد القادر، عبد الكريم قاسم السيرة السياسية والعسكرية ١٩١٤– ١٩٦٣، ط١، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠١٧، ص ١٩– ٢٤.

١٧ – فاتن محي محسن، المصدر نفسه، ص١٤١.

١٨ – نوري عبد الحميد العاني، وعلاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٤، ط٢، بيت الحكمة، بغداد، ، ٢٠٠٥، ص ٢٢.

١٩ – عبد السلام عارف: ١٩٢١ – ١٩٦٦، ولد في بغداد عام ١٩٢١، اسهم في

الحرب العراقية البريطانية لعام ١٩٤١، وحرب فلسطين عام ١٩٤٨، كان له دور كبير في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، شغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزيراً للداخلية، ونائب القائد العام للقوات المسلحة اعفي من هذه المناصب وعين سفيراً للعراق في مدينة بون بالمانيا الغربية بعد خلافه مع رئيس الجمهورية عبد الكريم قاسم، عاد الى بغداد واحيل الى السجن حتى عام ١٩٦١، بعدها اطلق سراحه وبقي تحت الاقامة الجبرية حتى ٨ شباط ١٩٦٣، ساهم بأسقاط حكم عبد الكريم قاسم، توفي في حادثة الطائرة في مدينة النشوه جنوب البصرة عام ١٩٦٦. للمزيد من التفاصيل أُنظر: احمد فوزي، عبد السلام عارف سيرته، محاكمته، مصرعه، بغداد، ١٩٨٩، ص١٥ – ٢٤.

٢٠ – مير بصري، ديوان(اغاني الحب والخلود)، رابطة اليهود النازحين من العراق، فلسطين، ١٩٩١، ص١٥٥.

٢١ – يعقوب يوسف كوريه، يهود العراق تاريخهم، احوالهم، هجرتهم، ط١، الاهلية للنشر، بيروت، ١٩٩٨، ص ٧٦ – ٧٧.

٢٢ – نبيل الربيعي، المصدر نفسه، ص ٣٣١– ٣٣٢.

٢٣ – فاتن محي محسن، المصدر نفسه، ص١٤٣ – ١٤٤.

٢٤ – صالح طويق: ولد في بغداد عام ١٩٠٦ من اسرة معروفة يهودية، تخرج من مدرسة الاليانس عام ١٩٣٤، بدأ عمله الصحفي عام ١٩٣٤، عين محرراً في صحيفة الاهالي انتمى الى الحزب الوطني الديمقراطي، وكتب مقالاته السياسية لصحافة الحزب لغاية عام ١٩٦٣، وكانت علاقته جيدة بعبد الكريم قاسم ويجلس معه لساعات طويلة وفي عام ١٩٨٩ في اسرائيل. مازن لطيف، يهود العراق موسوعة شاملة لتاريخ يهود العراق وشخصياتهم ودورهم في تاريخ العراق الحديث، ط٣، مكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١٣، ص١٢٣ – ١٢٦.

٢٥ – داود كبايه (١٩١٥ – ٢٠٠٣) ولد في العمارة واشتهر كطبيب في العمارة وبغداد تخرج من الكلية الطبية العراقية عام ١٩٣٨، انتقل الى بغداد لممارسة عمله وافتتح عيادته في منطقة البتاوين عام ١٩٦٤، كان محبوباً من قبل اهالي العمارة وبغداد، اضطر الى ان يهرب من العراق جراء سياسة الحكم العارفي، توفي في لندن. مازن لطيف، المصدر نفسه، ص١٢٠ – ١٢١.

٢٦ – طاهر يحيى: ١٩١٣ – ١٩٨٦، ولد في تكريت، دخل الكلية العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم عام ١٩٣٥، عين مديراً عاماً للشرطة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ثم رئيساً لاركان الجيش بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، ترأس رئاسة الوزراء اربع مرات، آخرها في ١٠ تموز ١٩٦٧. للمزيد من التفاصيل اُنظر: علاء جاسم الحربي، المصدر نفسه، ص٥٤ – ٦٠؛ جميل حسين الجبوري، كبار ساسة العراق في القرن العشرين، ج١، ط١، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٩، ص ١٤٧ – ١٤٩.

٢٧ – عبد الوهاب حميد رشيد، تقييم نتائج تأميم الصناعة التحويلية في العراق ١٩٦٢ – ١٩٧٢، مطبعة العربي الحديثة، النجف، ١٩٧٦، ص ٦٣ – ٦٤.

٢٨ – مازن لطيف، المصدر نفسه، ص٩٣.

٢٩ – بدأت حرب حزيران ١٩٦٧ بمعركة جوية بين الطائرات السورية والاسرائيلية، ومنيت الطائرات السورية بخسائر فادحة ادت الى حدوث توتر في المنطقة وفي ٥ حزيران ١٩٦٧ شن الكيان الصهيوني عدواناً مباغتاً على المطارات المصرية وتدمير سلاح الجو المصري واحتل الكيان الصهيوني غزه وشبه جزيرة سيناء، والضفة الغربية ومرتفعات الجولان. للمزيد من التفاصيل أُنظر: ج.ب.دير زويل، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين، ج٢، ترجمة خضر خضر، دار المنصور، بيروت، ١٩٨٥، ص٤٢٩ – ٤٣٠.

٣٠ – مازن لطيف، المصدر نفسه، ص١٢٢.

٣١ – عبد الرحمن عارف (١٩١٦ – ٢٠٠٧) ولد في بغداد، ودخل الكلية العسكرية ١٩٣٦ – ١٩٣٧ وتخرج منها برتبة ملازم ثان، شارك في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، تدرج في المناصب الحكومية في عام ١٩٦٢ أُحيل على التقاعد ثم أُعيد الى الخدمة في ٨ شباط ١٩٦٣، حصل على رتبة لواء عام ١٩٦٤، اصبح رئيساً للجمهورية في ١٧ نيسان ١٩٦٦ – ١٧ تموز١٩٦٨، بعد وفاة اخيه عبد السلام عارف، توفي في الاردن عام ٢٠٠٧. جميل حسين الجبوري، المصدر نفسه، ص ١٦٤ – ١٦٦.

٣٢ – فاتن محي محسن، المصدر نفسه، ص١٤٧.

٣٣ – مازن لطيف، المصدر نفسه، ص ١٣٤ – ١٤٤.

٣٤ – مصطفى البارزاني (١٩٠٣ – ١٩٧٩) ولد في قرية بارزان، اسهم في حركة الشيخ محمود الحفيد عام ١٩١٩، قاد حركة ضد الحكومة العراقية عام ١٩٤٣، انتخب عام١٩٤٦ رئيساً للحزب الديمقراطي الكردستاني، قاد حركة ايلول ١٩٦١ – ١٩٧٥ ضد الحكومة العراقية، عقد اتفاقية الجزائر ولجأ الى ايران. للمزيد من التفاصيل أُنظر: محسن محمد المتولي، كرد العراق ١٩١٤ – ١٩٥٨، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠١، ص٢١١ – ٢١٤.

٣٥ – أعلن الشاه محمد رضا بهلوي عام ١٩٤٩ عن اتباع سياسة الباب المفتوح، فيما يتعلق باللاجئين السياسيين والدينيين، ثم اعتراف الحكومة الايرانية بالكيان الصهيوني عام ١٩٥٠. عادل محمد العليان، التغلغل الصهيوني في ايران ١٩٤١ – ١٩٧٩، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٣، ص٩١ – ٩٩.

٣٦ – علي عبد القادر العبيدي، المصدر نفسه، ص٤٩.

٣٧ – احمد حسن البكر: ولد في تكريت عام ١٩١٤، تخرج من دار المعلمين ١٩٣٢،

دخل الكلية العسكرية عام ١٩٣٨، ومن المشاركين في تنفيذ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، عين بعد الثورة عضواً في المجلس العرفي العسكري، كان من المخططين لانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ واصبح رئيساً للوزراء، ابعد عن رئاسة الوزراء بعد انقلاب ١٨ تشرين الثاني، فرضت عليه الاقامة الجبرية بعد انقلاب ايلول ١٩٦٥، اصبح رئيساً للجمهورية العراقية بعد انقلاب ٣٠ تموز ١٩٦٨، وفي تموز ١٩٧٩ اعلن استقالته من مجلس قيادة الثورة ورئاسة الجمهورية بسبب ظروفه الصحية وبقي معتزلاً في داره في بغداد حتى وفاته عام ١٩٨٢. للمزيد من التفاصيل أُنظر: شامل عبد القادر، احمد حسن البكر السيرة السياسية ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث ١٩١٤- ١٩٨٣، ط١، مكتبة المجلة، بيروت، ٢٠١٦، ص٢٤- ٢٩ ؛ جميل حسين الجبوري، المصدر نفسه، ص٢١ - ٢٧.

٣٨ - علي كريم محمد المشهداني، ثورة ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، معهد القائد المؤسس، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠١، ص٩٧.

٣٩ - سيف عدنان القيسي، يهود العراق في التقارير الحكومية والصحفية ١٩٦٨- ١٩٧٨ دراسة وثائقية، مكتبة النهضة العربية، بغداد، ٢٠١٩، ص١٥.

٤٠ - في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف كانت ظاهرة تجنيد عراقيين من اليهود والمسلمين في شبكات الموساد الاسرائيلي وقد نشرت الصحف العراقية تقارير واخبار عن القبض على عراقيين بتهمة التجسس لصالح اسرائيل وهروب الجواسيس المقبوض عليهم من اجهزة الاستخبارات، شامل عبد القادر، احمد حسن البكر، ص ٤٥٩.

٤١ - علي كريم محمد المشهداني، المصدر نفسه، ص٩٨.

٤٢ - صادق حسن السوداني، المصدر نفسه، ص٢٧٥ - ٢٨٠.

٤٣ - عبد الاله توفيق الفكيكي، الوهم والحقيقة في انقلاب ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨،

دار المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٩٣ - ١٩٤.

٤٤ - سيف عدنان القيسي، يهود العراق في التقارير الحكومية والصحفية ١٩٦٨ - ١٩٧٨ دراسة وثائقية، مكتبة النهضة العربية، بغداد، ٢٠١٩، ص١٦.

٤٥ - عبد الهادي البجاري، ولد في عام ١٩١٠ في مدينة البصرة، خريج كلية الحقوق العراقية، عمل محامياً وانتخب نائياً في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي لدورات عدة، اصدر جريدة النبأ في عقد الاربعينيات من القرن الماضي، كان من اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي حتى عام ١٩٤٨، انضم عام ١٩٥١ الى حزب الامة الاشتراكي، جريدة الثورة، العدد(١٠٤) في ١٥/ ١٢/ ١٩٦٨.

٤٦ - جريدة الثورة، العدد (١٠٠) في ١٠/ ١٢/ ١٩٦٨.

٤٧ - جريدة الثورة، العدد (١٠٣) في ١٤/ ١٢/ ١٩٦٨.

٤٨ - تعرضت منطقة الاغوار في وادي الاردن الى هجوم واسع من القوات الاسرائيلية في ١٥ شباط ١٩٦٨، وعلى اثره اصدر مجلس الوزراء الاردني بمنع الفدائين الفلسطينين من اجتياز الاراضي الاردنية الى اسرائيل مما رفضته حركة فتح، مما ادى الى حدوث اشتباكات بين القوات الاردنية والفدائيين الفلسطينين وعدد من رجال القوات العراقية المتواجدة، الجمهورية، جريدة، العدد(٥٧٨) في ٦ كانون الاول ١٩٦٨.

٤٩ - علي كريم محمد المشهداني، المصدر نفسه، ص٩٨.

٥٠ - جريدة الثورة، العدد (١٠٤) في ١٥/ ١٢/ ١٩٦٨.

٥١ - عزرا ناجي زلخه: ولد عام ١٩٢٧ في الموصل، حصل على شهادة المتوسطة أهلته للعمل موظفاً في ارشيف وزارة التجارة في بغداد، عمل لصالح الموساد الاسرائيلي، القي القبض عليه عام ١٩٦٦، ثم اطلق سراحه، اعتقل في كانون الثاني ١٩٦٩، واعدمته الحكومة العراقية وعلقت جثته في ساحة التحرير في بغداد. فريد الفالوجي، من ملفات

الجاسوسية، د.م، ٢٠٠٣، ص٢٥.

٥٢ – كان من بين الاسماء الرئيس اللبناني السابق كميل شمعون ورئيس وزراء العراق الاسبق عبد الرحمن البزاز، جريدة الثورة، العدد (١٠٤) في ١٥/ ١٢/ ١٩٦٨.

٥٣ – شكلت محكمة الثورة برئاسة هادي وتوت وعضوية كل من المقدم علي احسان شيت والمقدم عبد الله العاني والرائد الحقوقي راغب فخري ممثلاً عن الادعاء العام واتخذت من بناية قاعة الشعب لتكون مقراً للمحكمة. الثورة، جريدة، العدد(١٣٦) في ١٧ كانون الاول ١٩٦٩.

٥٤ – عزرا ناجي زلخه، فؤاد كياي، يعقوب كرجي نامردي، شارلس رفائيل، حوبيش صباح حييم، نعيم خضوري هلالي، داود غالي، حسقيل صالح حسقيل، داود دلال، ووصلت الحالة ذروتها بأعدام صبي لم يبلغ الثامنة عشر من عمره، وتم تغيير عمره الى الثامنة عشر لكي ينفذ حكم الاعدام به. فاتن محي محسن، المصدر نفسه، ص١٥٠ ؛ سيف عدنان القيسي، الحزب الشيوعي، ص٥١ ؛ شامل عبد القادر، احمد حسن البكر، ص٤٦٠.

٥٥ – مير بصري: ولد في بغداد عام ١٩١١، في محلة تحت التكية، ينتمي الى اسرة يهودية، دخل عام ١٩١٥ في مدرسة التعاون الاهلية، واصل دراسته الثانوية في مدرسة الاتحاد الاسرائيلي(الاليانس) في عام ١٩٢٢، تخرج منها ١٩٢٨، غادر العراق ١٩٧٤ نتيجة تعرضه للمضايقة من قبل الحكومة العراقية واستقر في لندن، توفي عام ٢٠٠٦. للمزيد من التفاصيل أُنظر: فاتن محي محسن، المصدر نفسه، ص٢٩– ٣٨.

٥٦ – فاتن محي محسن، المصدر نفسه، ص١٥١.

٥٧ – مازن لطيف، المصدر نفسه، ص١٣٠.

٥٨ – تم اعدام عزرا ناجي زلخه وعبد الحسين جيته وصباح الحكيم وعلى هارون

سلمان، بالحكم ستة اشهر والافراج عن مجموعة آخرين من اليهود. علي كريم محمد المشهداني، المصدر نفسه، ص٩٨.

٥٩ – الوقائع العراقية، العدد(١٧٧٩) في ١٧ ايلول ١٩٦٩.

٦٠ – الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩، ص١٥٠ – ١٥١.

٦١ – مازن لطيف، المصدر نفسه، ص١٤٤.

٦٢ – نسيم رجوان، آخر اليهود في بغداد(ذكريات وطن مفقود)، ترجمة رمضان مهلهل سد خان، دار الرافدين، بيروت، ٢٠١٦، ص٣١٢ – ٣١٣.

٦٣ – سيف عدنان القيسي، يهود العراق في التقارير، ص٢٣.

٦٤ – سيف عدنان القيسي، المصدر نفسه، ص٤٣.

٦٥ – الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص١٥١.

٦٦ – نبيل الربيعي، المصدر نفسه، ص ٣٢٧.

٦٧ – مازن لطيف، المصدر نفسه، ص٩٣.

المصادر

اولاً:- الكتب باللغة العربية

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٠.

جميل حسين الجبوري، ٢٠١٩، كبار ساسة العراق في القرن العشرين، ج١، ط١، المكتب العربي للمعارف، مصر، القاهرة.

علاء جاسم محمد الحربي، ٢٠٠٤، رجال العهد الملكي، ط١، دار الحكمة، بريطانيا، لندن.

علاء جاسم محمد الحربي، ٢٠٠٥، رجال العراق الجمهوري، ط١، دار الحوراء للطباعة، بغداد، العراق.

نبيل الربيعي، ٢٠١٧، تاريخ يهود العراق ٨٥٩ ق. م - ١٩٧٣، ج١، ط١، دار الفرات، بيروت، لبنان.

محمد حسين الزبيدي، ١٩٨٣، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق.

صادق حسن السوداني، ٢٠١٥، النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤- ١٩٥٣، ط١، مطبعة جعفر العصامي، بغداد، العراق.

نوري عبد الحميد العاني، وعلاء جاسم محمد الحربي، ٢٠٠٥، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ - ١٩٦٨، ج١، ط٢، بيت الحكمة، بغداد، العراق.

نوري عبد الحميد العاني، وعلاء جاسم محمد الحربي ، ٢٠٠٥، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ - ١٩٦٨، ج٤، ط٢، بيت الحكمة، بغداد، العراق.

علي عبد القادر العبيدي، ١٩٩٩، موقف ايران من هجرة يهود العراق الى فلسطين ١٩٤٩- ١٩٥٢، ط١، مكتبة ايكال للطباعة والنشر، بغداد، العراق.

فريد الفالوجي، ٢٠٠٣، من ملفات الجاسوسية، د.م.

عبد الاله توفيق الفكيكي، ٢٠٠٩، الوهم والحقيقة في انقلاب ١٧- ٣٠ نموز ١٩٦٨، دار المحجة البيضاء، بيروت، لبنان.

سيف عدنان القيسي، ٢٠١٤، الحزب الشيوعي في عهد البكر، دار الحكمة، بريطانيا، لندن.

سيف عدنان القيسي، ٢٠١٩، يهود العراق في التقارير الحكومية والصحفية ١٩٦٨ - ١٩٧٨ دراسة وثائقية، مكتبة النهضة العربية، بغداد، العراق.

محسن محمد المتولي، ٢٠٠١، كرد العراق ١٩١٤- ١٩٥٨، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان.

مير بصري، ١٩٩١، ديوان(اغاني الحب والخلود)، رابطة اليهود النازحين من العراق، القدس، فلسطين.

نسيم رجوان، ٢٠١٦، آخر اليهود في بغداد (ذكريات وطن مفقود)، ترجمة رمضان مهلهل سد خان، دار الرافدين، بيروت، لبنان.

ج.ب. دير زويل، ١٩٨٥، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين، ج٢، ترجمة خضر خضر، دار المنصور، بيروت، لبنان.

سعد سلوم، ٢٠١٣، الاقليات في العراق، الذاكرة، الهوية، التحديات، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، بيروت، لبنان.

عباس شبلاق، ٢٠١٥، هجرة او تهجير ظروف وملابسات هجرة اليهود، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.

شامل عبد القادر، ٢٠١٦، احمد حسن البكر السيرة السياسية ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث ١٩١٤ – ١٩٨٣، ط١، مكتبة المجلة، بيروت، لبنان.

شامل عبد القادر، ٢٠١٧، عبد الكريم قاسم السيرة السياسية والعسكرية ١٩١٤ – ١٩٦٣، ط١، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق.

احمد فوزي،١٩٨٤، ١٢ رئيس وزراء في العهد الملكي حكايات سياسية وصحفية، ط١، دار الجاحظ ، بغداد، العراق.

احمد فوزي،١٩٨٩ ، عبد السلام عارف سيرته، محاكمته، مصرعه، بغداد، العراق.

عبد الوهاب حميد رشيد، ١٩٧٦، تقييم نتائج تأميم الصناعة التحويلية في العراق ١٩٦٢ – ١٩٧٢، مطبعة العربي الحديثة، النجف، العراق.

يعقوب يوسف كوريه، ١٩٩٨، يهود العراق تاريخهم، احوالهم، هجرتهم، ط١، الاهلية للنشر، بيروت، لبنان.

مازن لطيف، ٢٠١٣، يهود العراق موسوعة شاملة لتاريخ يهود العراق وشخصياتهم ودورهم في تاريخ العراق الحديث، ط٣، مكتبة عدنان، بغداد، العراق.

فاتن محي محسن، ٢٠١٠، مير بصري سيرة وتراث، ط١، دار ميزوبوتامبا، بغداد، العراق.

ثانياً:- الرسائل والاطاريح الجامعية

عادل محمد العليان، ٢٠٠٣، «التغلغل الصهيوني في ايران ١٩٤١ – ١٩٧٩»، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

علي كريم محمد المشهداني، ٢٠٠١، « ثورة ١٧ – ٣٠ تموز ١٩٦٨ دراسة تاريخية «، رسالة ماجستير، معهد القائد المؤسس، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

ثالثاً:- الدوريات

عبد المناف النداوي، ١٩٩٦، «نجيب الربيعي ودوره السياسي والعسكري في العراق»، الدراسات التاريخية، مجلة كلية التربية الاساسية الجامعة المستنصرية، العدد(٥)، ص١- ٣١.

رابعاً:- الصحف

جريدة الثورة.

جريدة الجمهورية.

الوقائع العراقية.

خامساً:- الانترنت

.https//ar.m.wikipedia.org

www.aljazeera.net